الآستهلال

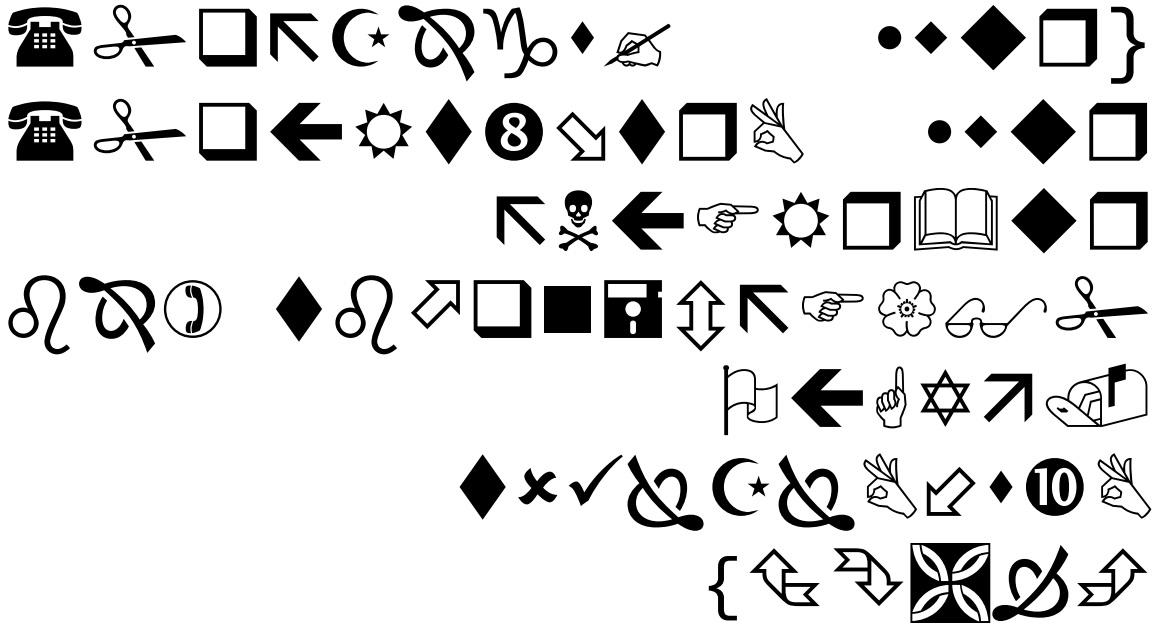

صدق الله العظيم

سورة آل عمران

[الاية رقم139]

الإهـــداء

والدتي ... حبيبتي وبوابتي إلى الجنة
أمد الله في ايامك ومتعك بالصحة والعافية.

والـدي..... احتراماً وعرفاناً بالجميل.
الأناكتملت فرحتي وتحقق حلمي أن تراني في هذه الدرجة العلمية.

زوجتي الفاضلة من اسند ظهري
وهيأت لي من الأسباب ما مكنني من إنهاء هذا البحث.

أبنائي ورود حياتي
جزيل الشكر على ما بذلتموه معي من صبر ووقت اثناء فترة البحث.

إلى كل من وقف وتعاون معي في إنجاز هذا العمل
وفاءً واعتزازا بقدرهم وعرفانا بفضلهم وتعاونهم اهدي جهدي لهم

الشكر والتقدير

سبحانه من يعجز عن وصفه الواصفون ويعيا عن علمه العالمون له الحمد الذي لا يجرى قلم ألا بقدرته تقدست أسمائه، والصلاة والسلام على نور الوجود محمد بن عبدالله. لا يسع الباحث إلا أن يسجد لله عز وجل شكراً وحمداً على أن أتم عليه نعمته بإتمام هذا البحث فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وبأسمى آيات الشكر والتقدير إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

وخالص الشكر والتقدير إلى **الدكتور بابكر إبراهيم الصديق** المشرف على هذا البحث، على كل ما قدمه من رعاية واهتمام وإرشادات وتوجيهات خلال فترة أعداد الرسالة، فلولا هذه الجهود المبذولة من قبله وحرصه الدائم لما خرجت بصورتها الحالية، وادعوا الله أن يمنحه الصحة والعافية.

واتقدم بعظيم الشكر إلى آسرة مكتبة جامعة السودان كلية التجارة وكلية الدراسات العليا ومكتبة جامعة أمدرمان الإسلامية وكل المكتبات على امتداد ولآية الخرطوم التي لا يسع المجال لذكرها جميعاً لما قدموه أثناء فترة البحث من عون صادق .

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني لكريم استجابتهم للباحث، ولما قدموه من عون في إكمال الجانب الميداني للبحث.

إلى كل هؤلاء جميعاً أقدم الشكر والتقدير وعظيم الإمتنان، ذلك ما استطيع أن أقدمه لهم، وأسأل الله عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء وأن يهيئ لنا جميعاً من أمرنا رشداً .

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات:ماهي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشآت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف ؟، هل توثر معلومات التدفقات النقدية في قرارات الحصول على التمويل بالمصارف السودانية ؟، إلى أي مدى يساهم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس الفني بالمصارف السودانية ؟، ماهي إيجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف؟، هل تساهم معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية السودانية ؟. هدف البحث إلى دراسة وتحليل خصائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعدادوتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، تحديد طبيعة وآثار مرحلة التعثر المالي للمصارف، وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي، دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية استخدام معلومات قوائم التدفقات النقديةفي ترشيدها، تحديد دور معلومات التدفقات النقدية في الكشف عن الصعوبات والأزمات المالية التي تواجه البنوك التجارية العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني.

إعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي لاختبارالفرضيات، تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي، تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف.

خلص البحث إلى العديد من النتائج من أهمها:

1. إن الاهتمام ببيانات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر

المصرفي تحقق مزايا كثيرة منها: أنها تعبر عن طبيعة الأداء النقدي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية التي تواجه الشركة وتؤدي إلى الفشل والإفلاس إلى جانب دورها الفعال في التنبؤ.

2. قلة الاهتمام بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها ترجع إلى بروز مجموعة من المشكلات المحاسبية التطبيقية، الناتجة عن إساءة استعمال تقارير ومعلومات التدفقات النقدية والتعمد الإداري في توجيهها، الذي أدى بدوره إلى فقدان هذه المعلومات لكثير من مصداقيتها وفاعليتها لدى مستخدمي هذه المعلومات.

3. أهمية وضرورة عدم الاعتماد على قوائم التدفقات النقدية بمفردها في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرارات حيث أنها لا تستطيع بمفردها توفير المعلومات اليت تفيد في اتخاذ هذه القرارات، كما أنها لا يمكن استخدامها والاعتماد عليها بمعزل عن القوائم المالية الأخرى، وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ختم البحث بعدة توصيات من أهمها:

1. العمل على تفعيل دور المعلوماتية في السوق المصرفي في ظل تكوين قاعدة بيانات مالية وتسويقية وتمويلية وإنتاجية واقتصادية وإدارية وغيرها، بحيث تكون مصنفه تصنيفا دقيقاً للشركات والبنوك معاً، وذلك من خلال إدارة متخصصة في كل بنك.

2. قيام المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني بتقديم تفصيل للبنود التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عند استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، كتطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7).

3. أهمية إلزام البنوك العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني بمعايير إفصاح شفافة وواضحة ومعلنة عن التدفقات النقدية، على أن تتضمن تفاصيل الأنشطة الرئيسية لهذه التدفقات.

ABSTRACT

This research problem is represented in the following research questions: What is the most significant characteristic of banking business, which differ from that of non- financial institutions and affect the form and content of cash flow statements? Does cash flow information affect the decisions to obtain finance in Sudanese Banks? To what extent does disclosure of cash flow information contribute to highlight technical problems relating to liquidity and insolvency in Sudanese banks? What are the positives of employment of the disclosed cash flow information in predicting financial insolvency in banks? Does the disclosed cash flow information contribute to predict financial failure in Sudanese commercial banks? The research aimed to study and analyze the characteristics of banking business in which it differs from non- financial institutions and its effect on the preparation and interpretation of the cash flow statements in banks. The research also aimed to determine the nature and impacts of financial insolvency stage and the significance to predict the same in order to prevent financial failure. The research, further aimed high to examine and analyze the process of finance decisions making and clarify the significance of employment of information of cash flow statements in the rationalization of said decisions. The research, on the other hand, aimed to set the role of cash flow information in disclosing of difficulties and financial crisis, which are facing commercial banks proceeding within the Sudanese banking sector.

The research used the deductive approach, the inductive approach, the historical approach to effect setting and testing the hypotheses.

To achieve the research objectives the following hypotheses have been tested:

First hypothesis: Sudanese banks are so concerned to analyze the disclose of cash flow information from the part of its clients. Second hypothesis: There is a correlation that is statistically significant between the information provided by cash flow statements and analysis of banking risk. Third hypothesis: There is a correlation of statistical significance between the information disclosed in the cash flow statement and the effectiveness of the decision to grant banking finance. Fourth hypothesis: Information disclosed in the cash flow statement contributes to reduce financial insolvency for banks 'clients.

The research has reached a number of research findings the most important of which are the following:

1. Attention to the information of cash flow in the rationalization of finance decisions and the reduction of bank insolvency achieves many privileges

the most significant of which is that, the same expresses the nature of cash performance in the companies, which reflects the reality of cash difficulties and impediments facing the company and eventually lead to financial failure and insolvency. This is besides its effective role in prediction.

2. Lack of attention to the disclosed cash flow information returns to the emergence of a number of applied accounting problems arising as a result of abuse of reports and information of cash flow and administrative deliberation to control the same, which in turn has led to cause this information to lose most of its credibility and effectiveness from the part of the users.
3. The research findings have shown such a significance and requirement as not to depend solely upon the cash flow statement in the financial analysis processes as well as decisions making, where, the same cannot provide alone such useful information in decision making. However, said information cannot be used and depend upon, apart from other financial statements, let alone complementary notes on the financial statements.

The research concluded with a set of recommendations, key among which are the following:

1. The research fully recommended activating the role of Informatics in the banking market in light of the formation of financial, marketing, financing, productive, economic and administrative data base, where, the same might be accurately classified for both companies and banks, through the control of a specialized administrative unit in each bank.
2. The research highly recommended banks proceeding within the umbrella of the Sudanese banking sector to provide more details on operational activities included in cash flow upon the employment of indirect method in the preparation of cash flow statement, for instance, the application of the international accounting standard No. (7).
3. The research strongly recommended obligating banks proceeding within the Sudanese banking sector, to fully commit to transparent, clear and declared disclosure standards of cash flow, provided that, the same should include the details of the main activities of such a cash flow.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ل
فهرس الملاحق	م
المقدمة	1
ولاً : الإطار المنهجي.	2
ثانياً : الدراسات السابقة.	7
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	30
المبحث الأول: لإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية	31
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية.	47
المبحث الثالث: إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	68
الفصل الثاني: الإطار الفكري لقائمة التدفقات النقدية	94
المبحث الأول:التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية.	95
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.	113
المبحث الثالث: المقومات الأساسية للمحتوى المعلوماتي المحاسبي للقوائم المالية وأهميتها في اتخاذ القرار.	132
الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية كمدخل للتنبؤ بالتعثر	146

المالي في المصارف	
المبحث الأول: مفهوم ومراحل وأنواع التعثر المصرفي.	147
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص الائتمان المصرفي.	162
المبحث الثالث: مفهوم وأساليب التنبؤ المالي.	178
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	194
المبحث الأول: نبذه تاريخية عن تطور القطاع المصرفي السوداني.	195
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.	202
الخاتمة	244
ولاً : النتائج	245
ثانياً : التوصيات	248
المصادر والمراجع	250
الملاحق	280

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/2)	قائمة حركة الأموال (رأس المال)	101
(2/1/2)	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها	101
(3/1/2)	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها	102
(4/1/2)	قائمة التغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31	106
(5/1/2)	قائمة التغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية في 00/12/31	107
(1/2/4)	الاستبانات الموزعة والمستلمة	205
(2/2/4)	معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة	208
(3/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر	210
(4/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي	211
(5/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي	212
(6/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل المهني	213
(7/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المركز الوظيفي	214
(8/2/4)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة	215
(9/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول للمتغير المستقل	216
(10/2/4)	لتوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني للمتغير المستقل	218
(11/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث للمتغير المستقل	221
(12/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل	223
(13/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات	226

	المحور الأول للمتغير التابع الأول	
(14/2/4)	التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني للمتغير التابع الثاني	228
(15/2/4)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الأولى)	230
(16/2/4)	نتائج اختبار مربع كأي لدلالة الفروق لآراء افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الاولى	232
(17/2/4)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية)	234
(18/2/4)	نتائج اختبار مربع كأي لدلالة الفروق لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثانية)	236
(19/2/4)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول للمتغير المستقل (الفرضية الثالثة)	239
(20/2/4)	نتائج اختبار مربع كأي لدلالة الفروق لإجابات المحور الأول للمتغير المستقل الفرضية الثالثة	241
(21/2/4)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة	244
(22/2/4)	نتائج اختبار مربع كأي لدلالة الفروق لإجابات المحور الرابع للمتغير المستقل الفرضية الرابعة	245

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/4)	رسم بياني لا فراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	210
(2/2/4)	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	211
(3/2/4)	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	212
(4/2/4)	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	213
(5/2/4)	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	214
(6/2/4)	رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	215

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	قائمة الإستقصاء	281
(2)	قائمة محكموا الإستقصاء	287

المـــقـدمـــــــــــــــــــة

تشتمل على الآتي:
أولاً: الإطار المنهجي
ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي
تمهيد:

أهتم الفكر المحاسبي اهتماماً زائدا برة من الثمانينات وأوائل التسعينيات وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلتر ـ ائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها بجانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعد في نهاية السنة المالية بالنسبة للمنشآت التجارية والصناعية لما لها من أهمية كبيرة وفائدة لمستخدمي البيانات بصفة عامة سواء من داخل أو خارج لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بالعديد من التطورات، فالقائمة لم تكن وليدة لحظة معينة، المنشأة. وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه) الرأي رقم (3) والذي يتطلب APBالآن. ففي عام 1963م أقر مجلس مبادئ المحاسبية الأمريكي (أن تقوم الشركات بأعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (إضافة إلى قائمتي المركز المالي والدخل).ونظراً لمحدودية المعلومات التي تفصح عنها هذه القائمة، فإنه في العام 1971م تم تبني قائمة التغيرات في المركز المالي بدلاً منها. وفي عام 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار المحاسبي رقم (95) والذي تم بموجبه تبني قائمة التدفقات النقدية بدلاً (FASB)الأمريكي

من قائمة التغيرات في المركز المالي حيث ينحصر الفرق الرئيسي بينهما بالاختلاف في مفهوم الأموال. فبينما مفهوم الأموال في قائمة التغيرات في المركز المالي يعني رأس المال العامل، فإنه في قائمة التدفقات النقدية يعني النقد والنقد المكافئ. وفي العام 1992م تم إصدار المعيار المحاسبي والذي بموجبه الزمت الشركات (IASC)الدولي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تقوم باتباع معايير المحاسبة الدولية بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

تعتبر المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية المصدر الرئيسي لكافة مستخدمي هذه القوائم في إتخاذ قراراتهم. وبالتالي ينصب إهتمام كافة الجهات والمؤسسات العلمية والعملية على تدعيم وتطوير منفعة معلومات هذه القوائم، حتى تعكس الأداء الفعلي لهذه الشركات بإعلى درجة من المصداقية والشفافية، مما يساهم في فعالة إتخاذ القرارات.

إن من اخطر آثار الأزمات المالية هو نقص السيولة النقدية بالكثير من الشركات، بالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية من جانب، وعدم الاستمرار في ممارسة النشاط من جانب آخر، مما أدى إلى تعثر هذه الشركات ثم تعرضها إلى الفشل المالي. كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام في الفترة الأخيرة بنماذج التنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع ذلك مستقبلاً أو على الأقل الحد من الآثار السلبية لها .

مشكلة البحث:

أن معلومات قائمة التدفقات النقدية لها تأثير ودور مهم ومباشر على اتخاذ قرارات الحصول على التمويل في القطاع المصرفي، حيث أن معلومات التدفقات النقدية توفر مؤشرات تسهم بشكل أساسي في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس الفني والتعثر والتنبؤ بحالة التصفية قبل وقوعها بالإضافة إلى تقويم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها واتخاذ القرارات الاقتصادية بشأنها كما أنها تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات متعددة مما يتيح معرفة كيفية وأسباب تغير بعض البنود الواردة بالقوائم المالية ومن ثم ينبغي الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية بشكل سليم يساعد في عملية اتخاذ قرارات الحصول على التمويل وقرارات الاستثمار. إلى جانب وجود سمات مختلفة للعمل المصرفي عن المنشآت غير المالية أدت إلى اختلافات كبيرة بين الجهات وأضعة المعايير حول العالم (مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير المحاسبة في المملكة المتحدة) حول تبويب بنود هامة وذات قيم كبيرة ضمن الأنشطة المختلفة وهو الأمر الذي سيؤثر على المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في المصارف.

تاسيساً لما سبق يمكن للباحث تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ماهي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشآت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف ؟.
2. هل تساعد معلومات التدفقات النقدية في قرارات الحصول على التمويل بالمصارف السودانية؟.
3. إلى أي مدى يساهم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس الفني بالمصارف السودانية ؟.
4. ماهي إيجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبو بالتعثر المالي في المصارف؟.

5. هل تساهم معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية السودانية ؟.

أهمية البحث:

قام الباحث بتقسيم أهمية البحث إلى:

1. الأهمية العلمية:

تتمثل الاهمية العلمية في الآتي:

أ. سد فجوة التطبيق بين الابحاث والدراسات المتعلقة بترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر المالي في المصارف في البيئة السودانية للوقوف على مستوى الكفاءة في استغلال معلومات القوائم المالية ومن أهمها قائمة التدفقات النقدية في تحقيق ذلك.

ب. مسايرة البحث للتطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية، التي تركز على الواقع التطبيقي من خلال دراسة وتحليل الأزمات المالية وتأثيرها على الفكر والتطبيق المحاسبي باعتبارها من مجالات التطوير في المحاسبة في الوقت الحاضر.

ج. العامل الجاد في إدارة المصارف هو إنتاج قوائم مالية وفي وقت مناسب مما يتيح تقييم العوائد والمخاطر وإتخاذ قررات حاسمة والإدارة الرشيدة تدرك أن التحليل الجاد للمعلومات يساعد في:

1) تحقيق إيرادات أكثر.

2) رقابة التعرض للمخاطر بطريقة إيجابية.

3) إتخاذ قرارات أكثر رشادة فيما يتعلق بالتمويل.

د. أهمية قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي تقدمها، ومن ثم تأتي اهمية استكشاف المحتوى المعلوماتي لهذه القائمة المصدرة من قبل منشآت الأعمال من وجهة نظر مستخدمي القوام المالية، ومدى أهمية المعلومات التي تقدمها في إتخاذ العديد من قراراتهم.

ه. اهمية إبراز دور المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتدفقات النقدية في ترشيد قرارات التمويل وخاصة وأن القطاع المصرفي يمثل قطاع هام ومؤثر في كل أنحاء العالم. والذي يعطي رؤية أفضل لكيفية استخدام المصارف التجارية لأموالها مما يزيد الدقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2. الاهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

أ. من خلال الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يمكن تحديد مدى جودة الأرباح ويشير إلى إظهار أهمية هذه القائمة في اضافة معلومات جديدة حول جودة الأرباح المتحققة للمصارف السودانية.

ب. إن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود إلى أن هذه القائمة توفر معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم المالية الأخرى التي تخدم المقرضين والمستثمرين.

ج. إعطاء صورة مفصلة وواضحة لمستخدمي هذه القائمة من خلال الرد على تساؤلاتهم بكل شفافية ووضوح بعيداً عن معوقات إخفاء المعلومات النقدية.

د. التعرف على مجموعة من الآراء لمستخدمي هذه القائمة حول مدى ملائمة ما تحتويه من معلومات مفيدة في اتخاذ القرار والذي يدعم التركيز على وجهة نظر المستخدم لتحديد أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المستقبلية فيما يتعلق بالتمويل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل تأثير الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية على قرارات التمويل في المصارف التجارية السودانية للتنبو بالتعثر المصرفي، ويتم ذلك من خلال عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

1. دراسة وتحليل خصائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف.
2. تحديد طبيعة وآثار مرحلة التعثر المالي للمصارف، وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي.
3. دراسة وتحليل عملية إتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية إستخدام معلومات قوائم التدفقات النقدية في ترشيدها.
4. تحديد دور معلومات التدفقات النقدية في الكشف عن الصعوبات والأزمات المالية التي تواجه البنوك التجارية العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني.

فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وحلاً لمشكلته قام الباحث باختبار الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها للحد من مخاطر التعثر المصرفي.
2. **الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية.
3. **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي.
4. **الفرضية الرابعة:** تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث اتبع الباحث مجموعة من مناهج البحث العلمي تحقق فيما بينها تآزراً منهجياً، هذه المناهج هي:

1. المنهج التاريخي: في عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي: الذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد أبعاد مشكلة البحث وصياغة الفروض المنطقية المرتبطة بالدراسة.
3. المنهج الاستقرائي: لإثبات مدى صحة فرضيات البحث.
4. المنهج الوصفي: للدراسة الميدانية.

أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصادر البيانات الآتية:

1. **البيانات الأولية:** عن طريق الملاحظة والمقابلة الشخصية والاستبانة.

2. **البيانات الثانوية:** تتمثل في الدوريات والكتب والرسائل والمراجع والمجلات والتقارير المنشورة.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** عينة من المصارف السودانية.

2. **الحدود الزمانية:** 2014م.

هيكل البحث:

قسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة كما يلي:

المقدمة تضمنت الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول فتناول: مدى الحاجة إلى القوائم والتقارير المالية والإفصاح المحاسبي عنها، احتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية، المبحث الثاني:إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، المبحث الثالث:الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية، تناول الفصل الثاني: الإطار الفكري لقائمة التدفقات النقدية، تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية، المبحث الثاني: المفاهيم والأهداف المختلفة لقائمة التدفقات النقدية، المبحث الثالث: المقومات الأساسية للمحتوى المعلوماتي المحاسبي للقوائم المالية وأهميتها في اتخاذ القرار. تناول الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية كمدخل للتنبؤ بالتعثر المالي في المصارف، تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المقومات الأساسية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، ويتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم ومراحل وأنواع التعثر المصرفي، المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وخصائص الائتمان المصرفي، المبحث الثالث: مفهوم وأساليب التنبؤ المالي، تناول الفصل الرابع، الدراسة الميدانية ويشمل مبحثين، المبحث الأول: نبذه تاريخية عن تطور القطاع المصرفي السوداني، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات. أخيراً خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزه الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث، ولقد اسفرت جهود الباحثين عن ظهور عدة دراسات تناولت موضوع قائمة التدفقات النقدية، بناءً على ذلك فأن هذا الجزء من البحث يتضمن عرض لبعض الدراسات والبحوث التي تناولت قائمة التدفقات النقدية ومحاولة الربط بينها والقطاع المصرفي. سوف يقوم الباحث بعرض بعض الدراسات العربية والأجنبية

التي سبق أن تناولت موضوع البحث أو بعض جوانبه، من حيث عرض مشكلتها وأهدافها وبعض من نتائجها وتوصياتها على أن يقوم الباحث بعد عرض الدراسة بالتعليق عليها مبيناً اوجه الإختلاف بينها كالآتي:

1. دراسة: Bowen, R. and others (1987) [1].

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل عن دور كل من الأرباح والتدفقات النقدية في تفسير سلوك أسعار الأسهم على مجموعة من الشركات الأمريكية الكبيرة المدرجة أسهمها في الأسواق المالية الأمريكية، واختبرت الدراسة مدى ما تضيفه التدفقات النقدية إلى مجموعة المعلومات التي تتأثر بها أسعار الأسهم، فاختبرت الارتباط بين التدفقات النقدية غير المتوقعة والعوائد غير المتوقعة للأسهم وأسعار الأسهم والمحتوى الإعلامي الإضافي لمعلومات التدفقات النقدية، زيادة عن المعلومات المستمدة من الأرباح والعكس مستخدمة تحليل الانحدار والارتباط المتعدد.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود محتوى إعلامي إضافي نسبي للتدفقات النقدية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، أكثر مما هو موجود في الأرباح، إضافة إلى وجود محتوى إعلامي إضافي للتدفقات النقدية أكثر من تلك المعلومات التي تحتويها الأرباح ورأس المال العامل معاً.

تناولت الدراسة دور كل من الأرباح والتدفقات النقدية في تفسير سلوك أسعار الأسهم من خلال تقديم دليل عن دور كل من الأرباح والتدفقات النقدية في تفسير سلوك أسعار الأسهم على مجموعة من الشركات الأمريكية الكبيرة المدرجة أسهمها في الأسواق المالية الأمريكية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر المالي في المصارف السودانية.

2. دراسة: Zeller, Thomas, L. And Rrian B. Stuanko (1994م) [2]

تطرقت الدراسة لتحديد هل تقدم التدفقات النقدية صورة قوية وحيدة للتحليل المالي للشركات التجارية حيث أن نسب التدفق النقدي من النشاط التجاري تعطي صورة كاملة عن مقدرة المنشآت لتحقيق تدفق نقدي من النشاط الجاري كافي لخدمة ديونها وللحصول على الأصول اللازمة لها. والذي يعمل على ترتيب Factor Analysisاعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل العاملي المنشآت حسب خصائصها المالية مقاسة بالنسبة المالية لقياس المعلومات المالية في التدفق النقدي من النشاط الجاري، ثم مقارنة مجموعة من نسب التدفق النقدي بمجموعة من النسب المستخرجة طبقاً لأساس الاستحقاق والتي تتميز بأنها تعبر عن الخصائص الرئيسية لنشاط المنشآت وقدرتها على السداد وذلك لمجموعة من شركات التجزئة.

خرجت نتائج الدراسةبأن نسب التدفق النقدي من العمليات الجارية تعطي مؤشراً واضحاً عن أوجه أنشطة شركات التجزئة، بالإضافة لقياس مقدرتها على السداد، إلا أن قياس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة يتم فقط باستخدام نسب المحاسبة على أساس الاستحقاق.

([1]) Bowen, R. and others "**The Incremental Information Content of Accruals Virus Cash Flows**". The Accounting Review,1987 . No 62.p.p63-74.

([2]) Zeller, Thomas L. and Brian B. Stank "**Operating Cash Flow Rations Measure A Retail Firms Ability to Pay**, Journal of Applied Business Research, Fall .1994.p.p 421-436.

تناولت الدراسة دور التدفقات النقدية كأداة للتحليل المالي للشركات التجارية من خلال اعتمادها على استخدام أسلوب التحليل العاملي والذي يعمل على ترتيب المنشآت حسب خصائصها المالية مقاسة بالنسبة المالية لقياس المعلومات المالية في التدفق النقدي من النشاط الجاري، ثم مقارنة مجموعة من نسب التدفق النقدي بمجموعة من النسب المستخرجة طبقاً لأساس الاستحقاق والتي تتميز بأنها تعبر عن الخصائص الرئيسية لنشاط المنشآت وقدرتها على السداد وذلك لمجموعة من شركات التجزئة. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

3. دراسة: Finger C. A (1994م) [3]

اختبرت الدراسة قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، واعتمدت Timeعلى التنبؤ لفترات تراوحت من سنة لثماني سنوات وذلك باستخدام طريقة السلاسل الزمنية وتم استخدام البيانات المالية السنوية للفترة (1953م-1987م) لخمسين شركة من Series Method الشركات الأمريكية.

أظهرت النتائج أن للأرباح مقدرة كبيرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث تحقق ذلك في 88% من عينة الدراسة، وقد أعطى نموذج السير العشوائي أفضل النتائج للتنبؤ بالأرباح لسنة واحدة وبنسبة 52% أما فيما يتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية على المدى الطويل فقد تحقق ذلك في 90% من شركات عينة الدراسة، وقد تميزت التدفقات النقدية المستقبلية في المدى القصير من سنة واحدة إلى سنتين وتبين أن لكل من الأرباح والتدفقات النقدية تقريباً نفس المقدرة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في المدى الطويل (4-8) سنوات. توصلت الدراسة إلى أن الأرباح لها مقدرة كبيرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية عندما تكون الأرباح والتدفقات النقدية معدلة بالرقم القياسي للأسعار والقيمة السوقية للأسهم.

تناولت الدراسة الدراسة قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية من خلال إعتمادها على التنبؤ لفترات تراوحت من سنة لثماني سنوات وذلك باستخدام طريقة السلاسل وتم استخدام البيانات المالية السنوية للفترة (1953م-1987م) Time Series Methodالزمنية لخمسين شركة من الشركات الأمريكية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

4. دراسة: Clubb, C. D. B(1995م) [4]

اختبرت الدراسة المضمون المعلوماتي لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في البيئة البريطانية، وتم إجراء الدراسة التجريبية على بيانات عينة كبيرة من الشركات البريطانية خلال الفترة من 1985م-1992م وهدفت الدراسة إلى تطوير واختبار نموذج يبين العلاقة بين مقاييس

([3]) Finger C. A. "**The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow**", Journal of Accounting Research. Val. 32 (2), 1994,p.p 210-223.

([4])lubb, C. D. B, **An Empirical Study of the Information Content of Accountings Earnings, Funds Flow and Cash Flow in the UK**. Journal of Business Finance and Accounting, 22(1) 1995,p.p 35-51.

لتقييم حقوق الملكية Modigliani And Millerالتدفقات النقدية. اعتمدت الدراسة على نموذج واستخدمت الدراسة لقياس المضمون المعلوماتي نموذج معتمد متعدد المتغيرات للتوقع بالأرباح والتدفقات النقدية والعائد غير المتوقع وقد شمل النموذج المتغيرات(رأس المال العامل التشغيلي، التدفقات النقدية التشغيلية، التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية والتمويلية وكذلك الأرباح غير النقدية).

أظهرت نتائج الدراسة لنموذج الانحدار متعدد المتغيرات وجود دليل قوي على زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لمتغيرات التدفقات النقدية عن الربح المحاسبي وذلك من خلال زيادة فترات العائد كما أيدت نتائج الدراسة استمرار وتزايد أهمية التركيز على معلومات التدفق النقدي في التقرير المالي.

تناولت الدراسة إختبار المضمون المعلوماتي لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية لتقييم حقوق الملكية Modigliani And Millerفي البيئة البريطانية، من خلال اعتمادها على نموذج واستخدمت الدراسة لقياس المضمون المعلوماتي نموذج معتمد متعدد المتغيرات للتوقع بالأرباح والتدفقات النقدية والعائد غير المتوقع. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

5. دراسة: Garrod, N., and others (2000م) [5]

هدفت الدراسة إلى إيجاد المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية وتسوية الإستحقاق والتي قسمتها هذه الدراسة إلى نوعين هما (تسويات قصيرة الأجل وتسويات طويلة الأجل)، واتبعت الدراسة أسلوب النماذج التقييمية وتميزت باعتمادها على البيانات التاريخية تؤثر على المحتوى (Contextual)واستخدام الأرباح والتدفقات النقدية والتسويات كمتغيرات طرفية المعلوماتي. تم إجراء هذه الدراسة على الشركات غير المالية في بريطانيا المدرجة أسهمها في سوق لندن المالي للفترة من 1992م-1996م وتكونت عينة الدراسة من 676 مشاهدة.

توصلت الدراسة إلى أن النموذج الذي يستند على التدفقات النقدية يوفر قيمة معلوماتية أكثر مما يوفره النموذج المستند على الأرباح وأن القيمة المعلوماتية تنتج من عملية الفصل للأرباح إلى مكوناتها.

تناولت الدراسة المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية وتسوية الإستحقاق من خلال دراسة مقارنة على عينة من الشركات البيرطانية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

6. دراسة: عاطف فوزي إبراهيم جاد (2002م) [6]

هدفت الدراسة الى التعرف على دور معلومات التدفقات النقدية في تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بناء نموذج لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بمعلومية

([5]) Garrod, N., and others , "**The Value Relevance of Earnings, Cash Flow and Accrals" The Impact of Disaggregating and Contingencies**, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow, 2000 p.p121-135.

(1) عاطف فوزي إبراهيم جاد، **دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر- دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الأزهر- كلية التجارة فرع البنين،2002م.

التدفقات النقدية مما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. انحصرت مشكلة الدراسة في أن معلومات التدفق النقدي لها تأثير ودور هام في سوق الأوراق المالية من خلال إبراز مشكلة السيولة والإفلاس الفني والتنبؤ بحالة التصفية قبل حدوثها. اختبرت هذه الدراسة علاقة معلومات التدفقات النقدية بمخاطر الاستثمار مما انبثق عنه فرضين هما أن معلومات التدفقات النقدية لا تساعد في تحليل مخاطر الاستثمار، ومعلومات التدفقات النقدية تساعد في تحليل مخاطر الاستثمار، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، ومعامل التحديد المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون على بيانات العينة المختارة للفترة من 1997م – 2000م.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الطريقة المباشرة في العرض والإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية أفضل في مجال الاستثمار وتحليل المخاطر في الأوراق المالية، وذلك لإفصاحها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والسيولة والمرونة المالية وعلى سداد الديون وإجراء التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة مراجعة معيار التدفقات النقدية بما يمكن من زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية، ضرورة إلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن عوامل المخاطر ضمن المعلومات الإضافية للقوائم المالية.

تناولت الدراسة دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر، خلال بناء نموذج لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بمعلومية التدفقات النقدية مما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

7. دراسة: شريفة أم الشريف علي حسن مصطفى (2003م) [7]

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة الأسباب والمبررات لتزايد الاهتمام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية، وطبقت هذه الدراسة على عينة منتقاة من محللي الائتمان في البنوك التجارية ومحللي الاستثمارات في الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى تحديد المقومات النظرية لأسس القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية والتي تتوافر فيها مقومات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة بما يلائم ظروف ومتغيرات البيئة الاقتصادية المصرية، وذلك من خلال استقراء وتقويم أسس القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية للدراسات المحاسبية والإصدارات المحاسبية المهنية المحلية والدولية وإلى التحقق من فعالية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات النافعة لاتخاذ القرارات التقويمية والتنبؤية. اختبرت هذه الدراسة الدلالات الإحصائية لملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات التقييمية قبل الإلزام بالإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية وبعد الإلزام بالإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية وآراء محللي الائتمان في البنوك التجارية ومحللي الاستثمارات في الأوراق المالية بشأن تطوير أسس القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية ولاختيار صحة الفرضيات فقد استخدمت البرنامج الإحصائي SPSS.وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل التباين

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية أحد مجالات الإفصاح المحاسبي التي تمكن من قياس وتوصيل معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في

---

(1) شريفة أم الشريف علي حسن مصطفى، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية على المقدرة التقييمية والتنبؤية لمستخدمي القوائم المالية- دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الإسكندرية- كلية التجارة، 2003م.

اتخاذ القرارات للتغلب على أوجه القصور في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية التقليدية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يوجد اتفاق على أن معلومات أرباح الاستحقاق تتفوق على معلومات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. أوصت الدراسة بالاهتمام من قبل الجهات المهنية القائمة على شئون مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية بتطوير معايير المحاسبة المصرية المشتقة من المعايير المحاسبية الدولية بحيث تأخذ في الاعتبار وجهة نظر المستخدم وظروف البيئة الاقتصادية المصرية وذلك لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية في توفير معلومات مناسبة لاتخاذ القرار.

تناولت الدراسة تحديد المقومات النظرية لأسس القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية والتي تتوافر فيها مقومات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة بما يلائم ظروف ومتغيرات البيئة الاقتصادية المصرية، وذلك من خلال استقراء وتقويم أسس القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية للدراسات المحاسبية والإصدارات المحاسبية المهنية المحلية والدولية وإلى التحقق من فعالية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات النافعة لاتخاذ القرارات التقويمية والتنبؤية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

8. دراسة: يحيى إبراهيم آدم يعقوب (2004م) [8]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية التي تعدها الشركات للإعلام عن مواقفها المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قرارات استثمارية خاصة بالأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى النظر للآثار الناجمة عن كفاءة سوق المال وأسعار الأسهم نتيجة لإصدار قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق المال والفوائد التي يجنيها المستثمر نتيجة لاستخدامه قائمة التدفقات النقدية كمصدر رئيسي للمعلومات في اتخاذه قرار الاستثمار. تنبع أهمية الدراسة من خلال اعتبار التدفقات النقدية دليل مهم يمكن للمستثمر الاسترشاد به للوصول إلى قناعة تامة، بأن الاستثمار في مجال الأوراق المالية مجدي وفعال ويمكن بدقة تحديد أسعار كل من الأسهم والسندات.

توصلت الدراسة إلى أن لقائمة التدفقات النقدية أثر كبير في قرارات سوق المال وأن قائمة التدفقات النقدية هي أحد محددات كفاءة السوق وأن القوائم المالية المنشورة مجتمعة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات. أوصت الدراسة بالزام جميع الشركات المدرجة بإصدار قائمة التدفقات النقدية وإلزام جميع الشركات بإصدار تقارير قطاعية ووضع تعليمات السوق في متناول يد جميع المستخدمين.

تناولت الدراسة قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال، من خلال دراسة وتحليل الآثار الناجمة عن كفاءة سوق المال وأسعار الأسهم نتيجة لإصدار قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق المال والفوائد التي يجنيها المستثمر نتيجة لاستخدامه قائمة التدفقات النقدية كمصدر رئيسي للمعلومات في اتخاذه قرار الاستثمار. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

9. دراسة: الوليد عمر فرج (2005م) [9]

([8]) يحيى إبراهيم آدم يعقوب، **قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال- دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2004م.

تمثلت مشكلة الدراسة في أوجه القصور في قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى إمكانية الاعتماد على التقارير عن التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي يمكن من خلالها تحديد أسعار الأسهم والمعلومات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: الاعتماد بنسبة كبيرة على قائمة التدفقات النقدية في تحديد أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، الفرضية الثانية: المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، الفرضية الثالثة: وضع معايير محددة لقائمة التدفقات كشرط لإدراج الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي القائم على المصادر الثانوية والمنهج الوصفي التحليلي واستخدام التحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن لقائمة التدفقات النقدية في تحديد الأسعار بالأسواق المالية، يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد أسعار الأسهم، تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم العوامل المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مكملة للقوائم الأخرى من خلال تأكيدها للأرقام الواردة في تلك القوائم، لذلك يمكن وضع معايير محددة لقائمة التدفقات النقدية كشرط لإدراج الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها، إلزام جميع الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قائمة التدفق النقدي، الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وضع معايير محددة وملزمة لقائمة التدفقات النقدية كشرط لإدراج الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

تناولت الدراسة أثر التدفقات النقدية في تحديد اسعار الاسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال دراسة وتحليل المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية حتى يمكن التعرف على مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

10. دراسة: محاسن عبدالله علي شمو (2005م)[10]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية التي تنشرها وتعدها الشركات المساهمة المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية بصورة رشيدة. حيث أنها تقوم بإعداد ونشر القوائم المالية المعدة على الأساس النقدي ويستثنى من ذلك قطاع البنوك. هدفت الدراسة إلى إختبار مدى وجود محتوى إعلامي اضافي لقائمة التدفقات النقدية، والتعرف على مدى أهميته لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال ابراز الدور الذي تلعبه معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الأوراق المالية بالاضافة إلى تحليل معلومات التدفقات النقدية واختبار مدى الاعتماد عليها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، والتاريخي، والوصفي. واختبرت الدراسة صحة ثلاثة فرضيات، الفرضية الأولى:

---

(1) الوليد عمر فرج، **أثر التدفقات النقدية في تحديد اسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة حالة سودا تل،** رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2005م.

(1) محاسن عبد الله علي شمو، **المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية،** رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية-كلية الدراسات العليا،2005م.

تعتمد كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على الوفاء باحتياجات مستخدمي هذه القوائم، الفرضية الثانية: قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في الحكم على السيولة النقدية للشركات التي تتداول اوراقها في سوق المال ومدى ربحيتها ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتوزيعات الأرباح، الفرضية الثالثة: تعتبر قائمة التدفقات آحدى القوائم المالية التي يعتمد عليها المستثمرين في إتخاذ قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضين الأول والثاني وعدم صحة الفرض الثالث وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، مستوى الإفصاح الذي تطلبه قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يصل إلى مستوى الإفصاح الملائم أو الكافي، لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بالرغم من إصدار ديوان المراجع العام لمعيار يطالب فيه بالالتزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية بالإضافة للبيانات المالية المنشورة، لم تلتزم الشركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية بإستثناء قطاع البنوك والذي لم يلتزم هو الأخر بالكامل بإعداد القائمة. ختمت الدراسة بعدة توصيات منها، رفع وعي المستثمرين للإهتمام بقائمة التدفقات النقدية من خلال إعداد نشرات دورية توزع على المستثمرين، إلزام الشركات المسجلة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وأن توقع جزاءات على الشركات التي لا تعُد القائمة تشمل تجميد أسهمها لفترة يحددها القانون.

تناولت الدراسة المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية، من خلال إختبار مدى وجود محتوى إعلامي اضافي لقائمة التدفقات النقدية، والتعرف على مدى أهميته لمستخدمي القوائم المالية بالاضافة إلى تحليل معلومات التدفقات النقدية وإختبار مدى الاعتماد عليها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

11.دراسة: بشير بكري عجيب بابكر (2005م) [11]

هدفت الدراسة إلى تحليل عمليات التنبؤ وفق الأساليب الإحصائية والتحليل المالي لتقييم التدفقات النقدية بهدف الحصول على نتائج جمة مستقاة من إصدار قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، واستخدام الأسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لطرق التقييم المختلفة في عمليات دراسات الجدوى وفقاً لأسس إحصائية، واختيار أفضل الأساليب الإحصائية لعملية التخطيط والتقييم للتدفقات النقدية المستقبلية بغرض التقليل من تغير المشاريع خلال فترة عملها. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: تحليل قائمة التدفقات النقدية تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية، الفرضية الثانية: دور وآلية قائمة التدفقات النقدية المقدمة على دراسة الجدوى المتعلقة بعملية المفاضلة بين المشاريع المختلفة، الفرضية الثالثة: فاعلية قائمة التدفقات النقدية تمكن من الحد من التعثر المالي في المشاريع الاستثمارية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، عدم الإلمام الكافي لبعض المحاسبين بماهية قائمة التدفقات النقدية وعدم الأخذ في الاعتبار بتحليل قائمة التدفقات النقدية مثلها مثل قائمة المركز المالي

---

(1) بشير بكري عجيب بابكر، **أثر قائمة التدفقات النقدية على تخطيط وتقييم المشروعات الاستثمارية- دراسة تطبيقية على سوداتل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2005م.

وقائمة الدخل، وسعي شركة سوداتل موضوع الدراسة للحصول على قروض لتلافي العجز المتوقع. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها، الاهتمام بدراسة أثر استخدام قائمة التدفقات في الحد من تعثر المنشآت المالية في المستقبل، العمل على تحسين قيمة رأس المال العامل لشركة سوداتل باعتباره أحد الركائز في نجاح وفشل المنشأة في المستقبل.

تناولت الدراسة (بالدراسة والتحليل) أثر قائمة التدفقات النقدية على تخطيط وتقييم المشروعات الاستثمارية، من خلال تحليل عمليات التنبؤ وفق الأساليب الإحصائية والتحليل المالي لتقييم التدفقات النقدية بهدف الحصول على نتائج مجمعة مستقاة من إصدار قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليه. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

12. دراسة: أحمد فاروق محمد بركات (2005م) [12]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس" ما إذا كانت الطريقة المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تعطي محتوى معلوماتي إضافي ذا قيمة جوهرية عن الطريقة الغير مباشرة فيما يتعلق بتقييم جانبي السئولة والربحية في الوحدة الاقتصادية؟. هدفت الدراسة إلى الوصول إلى إطار تحليلي متكامل يصلح أساساً للمقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في مجال تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: لايوجد اختلاف جوهري بين قدرة كل من بنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقاً للطريقة المباشرة وبنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقاً للطريقة الغير مباشرة في مجال تقييم السيولة في الوحدة الاقتصادية، الفرضية الثانية: لايوجد اختلاف جوهري بين قدرة كل من بنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقاً للطريقة المباشرة وبنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقاً للطريقة الغير مباشرة في مجال تقييم الربحية في الوحدة الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن قدرة التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة على تقييم حالة السيولة في الوحدة الاقتصادية أكبر من قدرتها على تقييم حالة الربحية فيها، أن قدرة التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة على تقييم حالة الربحية في الوحدة الاقتصادية أكبر من قدرتها على تقييم حالة السيولة فيها. أوصت الدراسة بضروة تحري الدقة والعدالة والحيادية عند اختيار وتطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية التي تؤدي في النهاية إلى استخراج صافي دخل محاسبي يعبر بصورة عادلة وكافية عن صافي دخلها الحقيق الاقتصادي، تحديد ودراسة التكاليف الاضافية اللازمة لتطبيق الطريقة المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية، وعلاقتها بالمنافع المتوقعة من التطبيق.

تناولت الدرسة مقارنة لاساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية دراسة تطبيقية في ظل معايير المحاسبة المصرية، من خلال الوصول إلى إطار تحليلي متكامل يصلح أساساً للمقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في مجال تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

13. دراسة: أيمن محمد نمر الشنطي (2007م) [13]

---

(1) أحمد فاروق محمد بركات، **دراسة مقارنة لاساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية - دراسة تطبيقية في ظل معايير المحاسبة المصرية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس- كلية التجارة، 2005م.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه هذه القائمة من معلومات جوهرية وأساسية تعكس تماماً السياسات المحاسبية المتبعة وما يعطيها تقويماً جوهرياً للأداء حيث أن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية المبني على الشفافية والوضوح بعيداً عن سلبيات القوائم المالية يساعد مستخدمي هذه القائمة على التنبؤ بأسعار أسواق المال وتوزيعات الأرباح على المساهمين والقيمة المستقبلية للشركات بصورة عامة. هدفت الدراسة إلى تقويم شامل للسياسات المحاسبية للشركات ومدى الضمانات المتبعة في تلك السياسات لتغطية أي طارئ مالي لتزويد مستخدمي قائمة التدفقات النقدية والسوق المالي بشفافية عن معلومات أداء الشركات من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، واختبار صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للحصول على أدلة إثبات تعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية من أجل تحسين قاعدة صناعة قرار هذه الفئة من المستخدمين. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: تسهم قائمة التدفقات النقدية مساهمة فعالة في إضافة معلومات جديدة لمستخدميها مما يساعدهم على صناعة قراراتهم، الفرضية الثانية: تحقق قائمة التدفقات النقدية ضمانات للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل مستخدميها لأنها أقل عرضة للتحريف والتلاعب في الأداء. الفرضية الثالثة: أن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يعكس السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركات مما يعطي تقويماً جوهرياً يساعدها في صناعة القرار، وأن معلومات قائمة التدفقات النقدية الفعلية تعطي قدرة أكبر على التنبؤ بمعلومات التدفقات النقدية المستقبلية من معلومات قائمة الدخل.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن بيانات التدفقات النقدية تلعب دوراً هاماً في ترشيد واتخاذ القرارات، لما تحتويه من محتوى معلوماتي إضافية زيادة على المحتوى المعلوماتي لبيانات الأرباح ورأس المال العامل، ولمقدرتها على تقويم المخاطرة المالية لمنشآت الأعمال وموقف السيولة ومقدرتها على مواجهة متطلبات النقدية، وتقويم الأسعار السوقية للأوراق المالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية جدوى معلومات قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية تركيز مستخدمي تلك القائمة عليها من خلال تطوير القوائم المالية وجعلها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وأوصت الدراسة بتوحيد طريقة العرض والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لتوفير القابلية للمقارنة بين الشركات واستخدام مدخل الاستثمارات النقدية لاحتساب التدفقات النقدية لما يوفره من موضوعية وبساطة، والاهتمام ببيانات قائمة التدفقات النقدية كمدخلات لنماذج اتخاذ القرارات، وذلك لما تم التوصل إليه من أدلة تثبت أن قائمة التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر مكملاً للأرباح المحاسبية وليس بديلاً لها.

تناولت الدراسة المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية من خلال تقويم شامل للسياسات المحاسبية للشركات، ومدى الضمانات المتبعة في تلك السياسات لتغطية أي طارئ مالي لتزويد مستخدمي قائمة التدفقات النقدية، والسوق المالي بشفافية عن معلومات أداء الشركات من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، والقيام باختبار صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للحصول على أدلة إثبات تعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية من أجل تحسين قاعدة صناعة قرار هذه الفئة من المستخدمين. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

---

(1) أيمن محمد نمر الشنطي، **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2007م.

14. دراسة: محمد عبدالقادر علي (2007م)[14]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير الإفصاح على المعلومات المحاسبية، وخاصة المعلومات التي تتعلق بربحية المنشأة وتدفقاتها النقدية وخطط الادارة المستقبلية على اسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى تأثير تلك المعلومات على زيادة كفاءة سوق المال . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إهمية التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات المتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية، ومدى أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة عن ربحية المنشأة وتدفقاتها النقدية وخطط الادارة المستقبلية في مجال تسعير الأوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. قامت الدراسة بإختبار الفرضيات الفرضية الأولى: هناك علاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية وبين أسعار الأوراق المالية، الفرضية الثانية: توجود علاقة بين الإفصاح الكامل عن المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية المنشورة وبين مدى ملائمتها لمتخذي القرارات في سوق المال، الفرضية الثالثة: إن المعلومات المحاسبية المنشورة عن ربحية المنشأة وتدفقاتها النقدية وخطط الإدارة المستقبلية تؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار الأوراق المالية.

أثُبتت جميع صحة الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤثر على أسعار الأوراق المالية المتدوالة في سوق المال، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأرباح والتدفقات النقدية وخطط الإدارة المستقبلية تؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ختمت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة إلزام كافة الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات وفقاً لمتطلبات الإفصاح التي أقرتها معايير المحاسبة، ضرورة إلزام كافة الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن خطط وتنبؤات الإدارة ضمن تقاريرها السنوية.

تناولت الدراسة رد فعل أسواق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية المنشورة والتدفقات النقدية وخطط الإدارة المستقبلية، من خلال التعرف على مدى اهمية التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات المتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية. بينما تناول الباحث في دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

---

(1) محمد عبد القادر علي، **رد فعل أسواق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية المنشورة والتدفقات النقدية وخطط الإدارة المستقبلية**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية- كلية الدراسات العليا،2007م.

15. دراسة: محمد خالد محمد الرحيم (2007م) [15]

تمثلت مشكلة الدراسة في إيضاح دور قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات التمويل لما بها من أهمية حيوية لكل من المستثمرين والمقرضين، إضافة إلى كل من الإدارة العليا والممولين والاجهزة الرقابية في الأسواق، وكذلك جميع المتعاملين مع المنشأة باختلاف توجهاتهم. هدفت الدراسة إلى التعرف على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها، وتحديد الدور الذي تقوم به قائمة التدفقات في التمويل المالي. إتبعت الدراسة كل من المنهج الإستنباطي، الإستقرائي، الوصفي، والمنهج التاريخي. اختبرت الدراسة صحة الفرضيات، الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية بين نشر قائمة التدفقات النقدية وزيادة فعالية التدفق المالي، الفرضية الثانية: قائمة التدفقات النقدية تساعد المشترين في قياس مدى ماحققه المشروع من إنجاز. أثبت صحة جميع الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إحتواء قائمة التدفقات النقدية على معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبيين على قياس الإنجاز الذي تحقق خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية، بالاضافة إلى مقدرتها على تحقيق السيولة اللأزمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع إحتياجاتها النقدية، تسهم قائمة التدفقات بتبويبها إلى تسهيل تقييم المصادر المالية للمنشأة، الأمر الذي يسهم في زيادة الإفصاح عن الأنشطة القائمة في المنشأة، وعن مدى تاثير تلك التدفقات الناتجة والخارجة من العمليات الصادرة منها مما يسهل في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمستخدمي قائمة التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، الزام الشركات بالإفصاح عن مكونات النقدية ومافي حكمها وعرض التسويات لمبالغ البنية في قائمة التدفقات النقدية، العمل على تحسين مؤشر التدفق النقدي ومؤشر مجموع القروض إلى إجمالي الأصول ومؤشر تغطية النقدية.

تناولت الدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات التمويل من خلال التعرف على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها، وتحديد الدور الذي تقوم به قائمة التدفقات في التمويل المالي. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

16. دراسة: د. طارق عبدالعال حماد (2007م) [16]

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود سمات مختلفة للعمل المصرفي عن المنشآت غير المالية أدت الى إختلافات كبيرة بين الجهات واصفة المعايير في العالم حول تبويب بنود هامة وذات قيم كبيرة ضمن الأنشطة المختلفة، وهو الأمر الذي يؤثر على المحتوى المعلوماتي لقوائم التدفقات النقدية. هدفت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها، دراسة وتحليل خصائص العمل المصرفي وإختلافه عن المنشآت غير المالية، وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، كذلك دراسة وتحليل المخاطر المصرفية وبيان أهمية استخدام معلومات قوائم التدفقات النقدية في إدارتها. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: وجود فروق معنوية بين المناهج المختلفة لحساب صافي التدفق النقدي من التشغيل في المصارف، الفرضية الثانية: هنالك إختلافات معنوية بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية تؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف. إتبعت الدراسة عدد من المناهج منها الاستقرائي والوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

---

(1) محمد خالد محمد الرحيم، **دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات التمويل- دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2007م.

(1) طارق عبدالعال حماد، **منهج مقترح لتطوير قوائم التدفقات النقدية في المصارف لزيادة فعاليتها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثاني،2007م، ص.ص 275-269.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن هناك تأثير معنوي لإختلاف خصائص المنشآت المالية عن المنشآت غير المالية على إعداد قوائم التدفقات النقدية في المصارف، أن هناك فروق معنوية بين المعدين والمستخدمين للقوائم المالية حول منفعة قائمة التدفقات النقدية في تقييم المخاطر المستقبلية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، وضع تبويب مناسب ومفصل لقوائم التدفقات النقدية من المصارف لتقديم معلومات تدفقات نقدية ملائمة تساعد في إدارة المخاطر المصرفية، تقديم بعض النسب والمؤشرات التي يمكن إستخدامها من القائمة المقترحة وتحليل دورها في تقييم وإدارة المخاطر المصرفية .

تناولت الدراسة منهج مقترح لتطوير قوائم التدفقات النقدية في المصارف لزيادة فعاليتها في إدارة المخاطر المصرفية، من خلال دراسة وتحليل خصائص العمل المصرفي وإختلافه عن المنشآت غير المالية، وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، كذلك دراسة وتحليل المخاطر المصرفية وبيان أهمية إستخدام معلومات قوائم التدفقات النقدية في إدارتها. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

17. دراسة: عثمان عبده حسن (2007م) [17]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاعتماد على مقاييس القوائم التقليدية في تقويم أداء المنشآت والوقوف على مستقبل المنشأة في جوانب الربحية والسيولة وغيرها لم تعد كافية للأوساط المالية سواء كانت داخلية أو خارجية يرجع ذلك إلى استخدام معدو تلك القوائم مبادئ وسياسات محاسبية يمكن التحكم بها عند قياس بعض عناصرها مثل سياسة تقييم المخزون، سياسات الأهلاك، تحقق الإيرادات والمصروفات، مما جعلها أكثر عرضة للتشويه ومجال انتقاد لكثير من الجهات منهم مستخدمي القوائم المالية. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تلك المشكلة من أجل الخروج بمؤشرات تستند على قائمة التدفقات النقدية، يمكن باستخدامها تفادي القصور الذي يعتري المؤشرات التي تستند بياناتها على القوائم التقليدية. إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي، أما في الدراسة الميدانية فقد تم تحديد عينة من المصارف السودانية حيث انها تتبع في نشاطها المنهج الاسلامي . وقامت الدراسة بإختبار صحة الفرضيات، الفرضية الأولى: مدى افضلية مقاييس ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية في الدلالة على جودة الارباح عن ذلك المقاييس المستمدة من القوائم التقليدية، الفرضية الثانية: مدى افضلية مقاييس ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية في قياس السيولة، وقدرة المنشأة على دفع التوزيعات للمساهمين.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، أهمية مؤشرات وبيانات قائمة التدفقات النقدية في تقويم الأداء، وأن المؤشرات المستمدة منها لها دلالات مفيدة في تقويم جودة الارباح والسيولة، إن بيانات التدفقات النقدية أكثر موضوعية وبساطه فضلاً عن كونها أقل عرضة للتشويه والتحريف من بيانات أرباح الإستحقاق التي تتعرض للتحريف من قبل الإدارات بإعتبار إعتمادها على قواعد محاسبية تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وخيارات في التطبيق. خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها، ضرورة الاعتماد على المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية عند تقييم أداء المنشآت لما لذلك من أهمية في ترشيد قرارات الإستثمار والاقراض وغيرها، حل مشكلة الجوانب السلبية لقائمة التدفقات النقدية والمتمثلة في عدم امكانية ربط التدفقات النقدية للفترات المحاسبية.

---

(2) عثمان عبده حسن، **إستخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا،2007م.

تناولت الدراسة استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية من أجل الخروج بمؤشرات تستند على قائمة التدفقات النقدية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

18. دراسة: عمر الحاج أحمد دفع الله (2007م) [18]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن كثير من المستثمرين يرى أن المحاسبة على أساس الاستحقاق أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية بالمنشأة، وأن المحاسبين يستخدمون العديد من أدوات التوزيع الاجتهادية مثل الإهلاك، واستحقاق الإيرادات والضرائب المؤجلة وغيرها، ومن ثم فإن رقم صافي الربح الذي يحسب بتلكالطريقة لم يعد مؤشراً مقبولاً على القدرة الكسبية للمنشأة، ولأن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، فإن هنالك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار آخر أكثر تجرداً مثل التدفق النقدي عن مدى النجاح أو الفشل في العمليات، وعلاوة على ذلك يعتقد آخرون أن مفهوم رأس المال لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي، وطالما أنه يعتمد في تقييم أداء المنشأة على مقاييس الربح الدوري ومكوناته، فيجب أن ترتكز المعلومات المطلوبة على التدفقات النقدية أكثر من اعتمادها على أرقام الأرباح المحاسبية. هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف على أهميتها ودورها في التنبؤ، كما قدمت الدراسة دراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى المعلوماتي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق وذلك بغرض إظهار مدى أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية ودورها يف الدلالة على مدى جودة الأرباح وكذلك في تقييم الأداء. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي لاختبار الفرضيات، الفرضية الأولى: يختلف مقياس الاستحقاق عن مقياس التدفقات النقدية من حيث محتوى المعلومات في كل منهما، الفرضية الثانية: قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات ذات محتوى إعلامي إضافي عن تلك المعلومات التي توفرها قائمة الدخل، الفرضية الثالثة:التدفقات النقدية تعكس تقييماً لسياسات الإدارة وأداء المنشأة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن مقياس التدفقات النقدية يعكس تقييماً لسياسات الإدارة وأداء المنشأة، حيث أن الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية يعطي مؤشراً عن درجة توسع ونمو المنشأة أو انحسارها وانكماشها، أما الإفصاح عن التدفقات النقدية التمويلية فيعطي صورة كاملة عن سياسات المنشأة في تمويل عمليات المنشأة، إضافة إلى أن الإفصاح عن التدفقات النقدية يوفر معلومات لمستخدمي التقارير المالية عن كفاءة السياسات المالية في المنشأة. خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها، ضرورة عرض الشركات بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسية والتأكيد على أهميتها على أساس أنها أفضل المقاييس لتقويم أداء الشركات، حث المنشآت على أن يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية بصورة مستمرة أسبوعياً، شهرياً، ينوياً، إذا ما أرادت هذه المنشآت تخطيط طويل المدى يتماشى مع حركة التدفق النقدي المتوفر.

تناولت الدراسة أهمية معلومات قائمة التدفق النقدي في تقييم أداء المؤسسات التجارية من خلال دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف على أهميتها ودورها في التنبؤ، كما قدمت الدراسة دراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى المعلوماتي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق وذلك بغرض إظهار مدى أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية ودورها في الدلالة

---

(1) عمر الحاج أحمد دفع الله، **أهمية معلومات قائمة التدفق النقدي في تقييم أداء المؤسسات التجارية- دراسة تطبيقية على الشركات السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2007م.

على مدى جودة الأرباح وكذلك في تقييم الأداء. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

19. دراسة: مصطفى أحمد محمد أحمد حماد (2008م) [19]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على العديد من التساؤلات منها، هل مازالت تتسم معلومات قائمة التدفقات النقدية بالمصداقية والشفافية وتعبر عن الأداء الحقيقي للمنشأة؟، وهل يمكن للشركة إدارة معلومات التدفقات النقدية؟، هلتنعكس إدارة التدفقات النقدية في حالة وجودها سلباً على نتائج التقارير وبالتالي تؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم أم أن لإدارة التدفقات النقدية نتائج إيجابية هدفت الدراسة إلى إستكشاف المسببات الإستراتيجية لإدارة معلومات التدفقات حقيقية غير مضللة؟. النقدية التنقلية وذلك من خلال قياس إدارة التدفقات النقدية، وتطوير منفعية معلومات التدفقات النقدية لخدمة متخذي القرار. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستباطي. إختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط جوهرية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية ودورة تحول النقدية، الفرضية الثانية: هناك علاقة إرتباط جوهرية بين حجم القروض بالنسبة لحقوق المساهمين وإدارة التدفقات التشغلية.

توصلت الدراسة إالى عدة نتائج منها، غياب الإطار المفاهيمي لإدارة التدفقات النقدية من حيث المفهوم والأهداف والمسببات وطرق التطوير بشكل علمي متكامل سواء من خلال الدراسات الاكاديمية أو المؤسسات العلمية والمهنية، وجود قصور في قائمة التدفقات النقدية الحالية سواء من حيث طريقة العرض، أو أسس التبويب، أو الإفصاحات عن تلبية متطلبات مستخدمي هذه القائمة أو لتحقيق أهدافها. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بصياغة اطار فكري متكامل لمفهوم ومسببات وطرق إدارة التدفقات النقدية وضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية الحرة، وفقاً لمفاهيم علمية متفق عليها باعتبارها احد العناصر الرئيسية الحديثة للحكم على أداء الشركة بصورة أكثر شفافية.

تناولت الدراسة قياس تاثير إدارة معلومات التدفقات النقدية على منفعية المعلومات المحاسبية وفقاً للإختيارات الادارية والاستراتيجية من خلال إستكشاف المسببات الإستراتيجية لإدارة معلومات التدفقات النقدية التنقلية وفقاً لقياس إدارة التدفقات النقدية، وتطوير منفعية معلومات التدفقات النقدية لخدمة متخذي القرار. وتناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

20. دراسة: على خير الله النعيم محمد (2009م) [20]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في غياب قائمة التدفقات النقدية لانستطيع الحكم على مقدرة المنشآت في سداد أصل الدين وفوائد القروض الممنوحة للإستثمار والتوسع، أو مدى توافر النقدية لاستثمارها ومدى معرفة احتمالات تعرض المنشأة في المستقبل لازمات في السيولة. هدفت الدراسة إلى توفر معلومات تساعد على معرفة مدى توافر النقدية لدى المنشأة لاغتنام فرص الإستثمار والتوسع، وتقيم الآثار على المركز المالي للمنشأة لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي .وغير النقدية خلال الفترة التحليلي والمنهج التاريخي. اختبرت الدراسة الفرضيات، الاعتماد بنسبة كبيرة على قائمة التدفقات

([19]) مصطفى أحمد محمد أحمد حماد، **قياس تأثير إدارة معلومات التدفقات النقدية على منفعية المعلومات المحاسبية وفقاً للاختيارات الإدارية الاستراتيجية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م، ص.ص 107-179.

(1) على خير الله النعيم محمد، **أثر قائمة التدفق النقدي على قرارات الاستثمار والتوسع في المنشأة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2009م.

النقدية في اتخاذ قرارات التوسع والاستثمار، توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لمعرفة مدى توافر النقدية للمنشأة لاتخاذ قرارات الاستثمار والتوسع.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، الاعتماد بنسبة كبيرة على قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار والتوسع، كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية أهم الطرق المتبعة لتقييم درجة السيولة والسير والمرونة المالية للمنشأة عند إتخاذ قرارات الاستثمار والتوسع. أوصت الدراسة بالافصاح عن قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الاساسية للمنشآت، ونشر قائمة التدفقات النقدية حتى يتسنى تدفق القروض الممنوحة للاستثمار والتوسع من بيوتات التمويل.

تناولت الدراسة أثر قائمة التدفق النقدي على قرارات الاستثمار والتوسع في المنشآت، من خلال توفر معلومات تساعد على معرفة مدى توافر النقدية لدى المنشأة لاغتنام فرص الاستثمار والتوسع، وتقيم الآثار على المركز المالي للمنشأة لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

21. دراسة: عبد العزيز عبد الله علي (2009م) [21]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن استخدام تحليل قائمة التدفقات النقدية ومدى الاعتماد عليها في المؤسسات المالية (المصارف) والتي لا تأخذ في الاعتبار أهمية قائمة التدفقات النقدية عند عملية اتخاذ القرارات مما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات وقدرة مؤسسات التمويل على سداد الديون. نبعت أهمية الدراسة في أن التدفقات النقدية بوضعها التقليدي لا تمكن إدارة المؤسسة من رقابة الأداء إلا بعد صياغتها في شكل مؤشرات مالية ذات هدف محدد ودلالة معينة، وتوضيح دور قائمة التدفقات النقدية في إعطاء مؤشرات عن أداء المشروع والمساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي البيانات المالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات. هدفت الدراسة إلى إبراز دور تحليل قائمة التدفقات النقدية من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، توضيح وإظهار طرق التحليل المالي المختلفة وأساليبه وأدواته ومحدداته، بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في التحليل المالي وأوجه القصور بها، ومدى الاستفادة منها وحدود استخداماتها. اختبرت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: إن استخدام طرق التحليل المالي وأساليبه وأدواته تؤدي إلى اكتشاف مواطن الضعف والخلل في قائمة التدفقات النقدية، الفرضية الثانية: استخدام التحليل المالي والتفسير لقائمة التدفقات النقدية يعطي مؤشرات عن أداء المشروع والمساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي قائمة التدفقات النقدية تمكنهم من اتخاذ القرارات، الفرضية الثالثة: إن استخدام تحليل وتفسير قائمة التدفقات النقدية بصورة فاعلة يؤدي إلى زيادة كفاءة فاعلية الأداء المالي للشركات المقترضة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن معظم الشركات لا تقوم بتقديم قائمة التدفقات النقدية عند طلب منح الائتمان المصرفي، تعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية الأخرى (المركز المالي، الدخل) عند منح الائتمان المصرفي بدلاً من قائمة التدفقات النقدية. إن معظم الشركات تقوم بإعداد أكثر من قائمة مالية الأمر الذي يجعل التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في مثل هذه الأحوال لايؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب. خرجت الدراسة إلى بتوصيات منها، على موظفي قسم الاستثمار بالمصارف إلزام الشركات بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات منح الائتمان المصرفي، على مجلس تنظيم المحاسبة والمراجعة بالسودان أن يقوم بتصنيف مكاتب المراجعة

---

(1) عبد العزيز عبد الله علي، **تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2009م.

الخاصة وفقاً للأداء المهني، على إدارات المصارف مراعاة اعتماد التحليل المالي أساساً لمنح التمويل المصرفي بدلاً من الاعتماد على الضمانات والثقة.

تناولت الدراسة تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي من خلال إبراز دور تحليل قائمة التدفقات النقدية من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، توضيح واظهار طرق التحليل المالي المختلفة وأساليبه وأدواته ومحدداته، بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في التحليل المالي وأوجه القصور بها، ومدى الاستفادة منها وحدود استخداماتها. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

22. دراسة: حسن محمد حسن محمد أحمد (2010م) [22]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر التدفقات النقدية في تحديد سعر السهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية الوقوف بدقة على سعر السهم وحقيقة المركز المالي للمنشأة. سعت الدراسة إلى قياس أثر عامل التدفقات النقدية على اسعار الاسهم للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية، وتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تضمنتها قائمة التدفقات النقدية تمثل مؤشر جيد للتدفقات حول الارباح التي يمكن للمنشأة تحقيقها. اتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي، الاستقرائي والوصفي التحليلي. افترضت الدراسة الفرضيات، الفرضية الأولى: توجد علاقة معنوية بين التدفقات النقدية وحجم الطلب على أسهم المنشأة، الفرضية الثانية: يساهم في إعداد قائمة التدفق النقدي في تحديد القيمة السوقية للسهم.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تساهم اعداد قائمة التدفقات في توفير معلومات جيدة للمستثمرين حول مدى قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات موجبة في المستقبل حيث تساعد في الوصول بدقة إلى معدل العائد على الودائع، توجد علاقة معنوية بين قائمة التدفقات النقدية وحجم الطلب على أسهم المنشأة من خلال تأثير قائمة التدفقات النقدية على العوامل التي تؤثر على حجم الطلب. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الوقوف بدقة على حقيقة المركز المالي للمنشأة، ضرورة الاهتمام بالمعلومات التي تنبع من تحليل القوائم المالية، خاصة قائمة التدفقات النقدية لما تعنية هذه القائمة في الوصول بدقة الى الارباح والخسائر وتوزيعات الارباح الحالية والمتوقعة .

تناولت الدراسة أثر قائمة التدفقات النقدية في سعر السهم، من خلال قياس أثر عامل التدفقات النقدية على اسعار الاسهم للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية، وتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تضمنتها قائمة التدفقات النقدية تمثل مؤشر جيد للتدفقات حول الارباح التي يمكن للمنشأة تحقيقها. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

23. دراسة: عبداللطيف بن محمد عبدالرحمن (2010م) [23]

---

(1) حسن محمد حسن محمد أحمد، **أثر قائمة التدفقات النقدية في سعر السهم- دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة- جامعة السودان، كلية الدراسات العليا 2010م.

([23]) عبداللطيف بن محمد عبدالرحمن، **إستخدام مقاييس الأداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2010م، ص.ص 215-236.

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار قدرة كل من مقاييس الأداء المبنية على الأرباح، ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنبؤية لمقاييس الأداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية، كما هدفت إلى تحديد افضلية كل من مقاييس الأداء المبنية على الأرباح المحاسبية والتدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. إنتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات، الفرضية الأولى: أنه لاتوجد علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة، الفرضية الثانية: لا تعتبر مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي افضل من مقاييس الأداء المبنية على الأرباح المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية، ومقاييس التدفقات النقدية البديلة. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المبنية على الارباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة .

تناولت الدراسة استخدام مقاييس الأداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، تقييم القدرة التنبؤية لمقاييس الأداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية، كما هدفت إلى تحديد افضلية كل من مقاييس الأداء المبنية على الأرباح المحاسبية والتدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

24. دراسة: د. محمد أحمد إبراهيم خليل (2012م)[24]

تمثلت مشكلة الدرسة في الإجابة على التساؤلات: ماهي ايجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية في تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات، ماهي العلاقة بين التعثر المالي والفشل المالي وإفلاس الشركات، وهل يمكن التنبؤ بهذه الأزمات، ماهي سلبيات الاعتماد فقط على معلومات محاسبة الاستحقاق في صياغة نموذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات. هدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى محاولة اقتراح نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات يجمع بين النسب والمؤشرات المالية والنسب والمؤشرات النقدية والمؤشرات غير المالية التي تعكس المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة وخاصة تداعيات الأزمة المالية العالمية. اختبرت الدراسة الفرضيات، أدت سرعة انتسار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية إلى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التعثر المالي وتصميم النماذج اللازمة للتنبؤ بها، التعثر المالي هو مقدمة للأزمات المالية المختلفة التي تعاني منها الشركات وتنتهي بها إلى الإفلاس والتصفية، تتوقف فعالية نموذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات على قدرته على الجمع بين النسب والمؤشرات المالية والنقدية والمؤشرات غير المالية.

توصلت الدرسة إلى عدة نتائج منها، أن معظم الدرسات السابقة الخاصة بالتنبؤ المالي للشركات قد ركزت على استخدام النسب والمؤشرات المحاسبية المتعارف عليها والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق، أنه مع زيادة مخاطر وتداعيات الأزمة المالية العالمية وزيادة عدد الشركات التي تعرضت للإفلاس. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها، زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية من خلال اشتقاق النسب والمؤشرات

---

(1) د. محمد أحمد إبراهيم خليل، **تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية انتقادية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، العدد الثاني المجلد الأول، 2012م، ص.ص 73-116.

ططط

المحاسبية التي تعتمد على معلومات قائمة التدفقات النقدية، وكذلك المعلومات غير المالية عند صياغة نموذج التنبؤ يالتعثر المالي للشركات، التعمق في دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المحاسبية النقدية لمعرفة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الشركة، وطبيعة هذا التأثير وانعكاساته على مستقبل الشركات.

تناولت الدراسة تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلالمحاولة إقتراح نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشرمات يجمع بين النسب والمؤشرات المالية والنسب والمؤشرات النقدية والمؤشرات غير المالية التي تعكس المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة وخاصة تداعيات الأزمة المالية العالمية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

25. دراسة: د. عماد محمد رياض أحمد(2013م)[25]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيس عما إذا كان هناك علاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، (الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية خلال الفترة ورصيد النقدية في نهاية العام) وبين عوائد الأسهم في البنوك السعودية. هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية والأنشطة مجتمعة، ورصيد أخر المدة وبين عوائد الأسهم، مع إجراء تطبيق على البنوك المقيدة أسهمها في سوق الأسهم السعودي. إختبرت الدراسة الفرضيات، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، والزيادة أو النقص في النقدية، ورصيد النقدية نهاية العام وبين عوائد الأسهم في كل بنك على حده، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة للبنوك مجتمعة وعوائد الأسهم لهذه البنوك.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أنه ورغم أهمية قوائم التدفقات النقدية في مجال الإفصاح المحاسبي إلا أن نتائج الدراسة تؤكد على أنه لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها في عمليات التحليل وبناء الرأي واتخاذ القرار، وأنه لابد ان تستخدم إلى جانب القوائم المالية الأخرى والإيضاحات المتممة لهذه القوائم. ختمت الدراسة بعدة توصيات منها، اجراء المزيد من البحوث التطبيقية لتأكيد أو نفي النتائج التي توصلت إليها الدراسة إما على قطاعات أخرى أو من خلال زيادة حجم العينة أو السلسلة الزمنية محل التطبيق، اجراء دراسات تحليلية مقارنة للعلاقة بين المتغيرات المشتقة من قائمة الدخل والميزانية وتلك المشتقة من قوائم التدفقات النقدية وتحديد أثرها على عوائد وأسعار الأسهم.

تناولت الدراسة قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي، من خلال اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية والأنشطة مجتمعة، ورصيد أخر المدة وبين عوائد الأسهم، مع إجراء تطبيق على البنوك المقيدة أسهمها في سوق الأسهم السعودي. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

26. دراسة: بشير بكري عجيب بابكر (2014م)[26]

---

(1) د. عماد محمد رياض أحمد، **قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثاني المجلد الثاني، 2013م، ص.ص 1543-1586.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية لبيان مدى كفاية هيكل التمويل بالاضافة لعدم وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية للحد من مخاطر الفشل المالي. هدفت الدراسة إلى عملية التنبؤ وفق اساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لتقييم التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول على نتائج مستقاة من اصدار قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، بالاضافة إلى استخدام الاسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية. إختبرت الدراسة الفرضيات، تحليل قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاية هيكل التمويل، تحليل قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي، تؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية، تؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، الخلط في تبويب اغلب بنود قائمة التدفقات النقدية، الادخل غير الصحيح للبنود الغير نقدية في قائمة التدفقات النقدية. خلصت الدراسة إلى التوصيات، عقد دورات تدريبية متقدمة لطرق تحليل قائمة التدفقات النقدية، ضرورة وجود جهات استشارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية لبيان الفوائد المستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

تناولت الدراسة جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها على اتخاذ الاستثمارية والتمويلية، من خلال التنبؤ وفق اساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لتقييم التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول على نتائج مستقاة من اصدار قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، بالاضافة إلى استخدام الاسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية. بينما تناول الباحث من خلال دراسته أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرارات منح التمويل المصرفي والحد من التعثر في المصارف السودانية.

---

(1) بشير بكري عجيب بابكر، **جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ الاستثمارية والتمويلية**، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، 2014م.